

بحار الأنوار

[294] تعالى في طرف، وجميع ما عداه بحيث لا يشذ منها شيء في طرف آخر، فإما أن يكون ذاته تعالى وحده علة تامه لشيء ما أولا يكون، وعلى الاول يلزم قدم شيء ما، و على الثاني يلزم أن لا يوجد شيء أبدا، ثم نأخذ الصادر الاول معه تعالى ونقول: الواجب مع هذا الصادر إما أن يكونا علة تامة لشيء (ما) مما عداهما أولا، ويلزم قدم الصادر الثاني، وهكذا في الصادر الثالث والرابع حتى ينتهي إلى الحادث اليومي، ولا ينفعهم توسط الزمان والحركة والاستعداد. قال المحقق الدواني في بحث إعادة المعدوم: إذا اقتضى ذات الشيء في الازل وجوده فيما لا يزال يلزم كونه موجودا في الازل فيما لا يزال ويلزم اجتماع أجزاء الزمان انتهى وتفصيله أنه إذا أخذنا من العلة الاولى ثم لاحظنا الاشياء على سبيل التنازل فلا بد من أن تنتهي نوبة اليجاد إلى الزمان والحركة لانهما من جملة الممكنات، فلا بد من أن يكونا في سلسلة المعلولات، ولا شك في أن كل مرتبة منها علة تامة للاحقها وقديمة عندهم، فعلة الزمان والحركة تامة مستقلة بلا مشاركة حادث أصلا فيلزم انقطاعهما واجتماع أجزائهما و قدم جميع الحوادث، لان العلة إذا كانت علة لجميع أجزائهما فظاهر، وأما إذا لم تكن بل تكون علة لجزء ما منهما ثم يكون ذلك الجزء معدا لجزء آخر وهكذا فلان ذلك الجزء وان كان قصيرا جدا فهو قابل للقسمة إلى أجزاء بعضها متقدم وبعضها متأخر، فيلزم اجتماع أجزاء هذا الجزء فيلزم (1) من اجتماع هذا الجزء اجتماع أجزاء الجزء الذي يليه وهكذا، وأنت خير بأن الاخذ من الحادث اليومي على سبيل التصاعد والقول بأن كل سابق معد للاحقه إلى غير النهاية تدليس محض. وتمسك بعضهم لدفع هذا الاشكال بالحركة التوسيطية والآن السيال، لانهما ذات جهتين: الاستمرار، والتجدد، فمن جهة الاستمرار صدرتا عن القديم، ومن جهة التجدد صارتا واسطتين في صدور الحادث عن القديم. وفيه أنه لو تم هذا

(1) ويلزم (خ) (*).
